اختيار من متعدد

١. علم المالية العامة، لدى الكلاسيكيين :
أ – يبحث في النفقات العامة للدولة.
ب – يقضد به تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي
ج – يبحث في النفقات العامة للدولة كما يبحث في الإيرادات العامة اللازمة لتغطية تلك النفقات
د– يبحث في النفقات العامة للدولة كما يبحث في الإيرادات العامة اللازمة لتغطية تلك النفقات وتوجيههما لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

٢. الموازنة العامة هي:
أ-ميزانية الحكومة عن سنة مالية
ب-ما أنفقته الحكومة وما حصلته من إيرادات خلال عام مالي
ج- تقديرات للنفقات والإيرادات العامة عن سنة مالية
د-كل ماسبق .

٣. عند المدرسة الكلاسيكية:
أ-الطلب الكلي متغير تابع
ب-العرض الكلي متغير تابع
ج -الطلب والعرض متغيرات مستقلان
د-العلاقة بين الطلب والعرض متبادلة .

٤. طبقا للفكر الكلاسيكي:
أ-يتجه الاقتصاد تلقائيا نحو التشغيل الشامل بدون تدخل حكومي
ب-لابد من التدخل الحكومي لتحقيق التشغيل الشامل
ج-الاقتصاد يعمل دائما دون التشغيل الشامل
د- للدولة دور نشط في الحياة الاقتصادية

٥. للمدرسة الكلاسيكية نظرية مالية تتمثل في:
أ-العرض بخلق الطلب
ب-الطلب يخلق العرض
ج-عدم التوسع في الإنفاق العام وحيادية الضرائب والعمل على توازن الموازنة العامة
د-كل ماسبق صحيح

٦. انتقد كينز الفكر الكلاسيكي لأنه:
أ-يركز على الفترة القصيرة ويهمل المشكلات الاقتصادية طويلة الأجل
ب-يتبنى فكرة أن العرض مفعول الطلب
ج-لم يقدم علاجا للكساد الكبير
د-أ و ب كلاهما صح .

٧. انتقد كينز المدرسة الكلاسيكية لأنها تؤمن بأن:
أ-الاقتصاد لا يتجه تلقائيًا نحو التوظف الكامل
ب-الحكومة هي السبب في حدوث الكساد الكبير
ج-القطاع الخاص هو السبب في حدوث الكساد الكبير
د-الطلب متغير تابع للعرض .

٨. عند كينز:
أ-العرض متغير تابع للطلب
ب- الحكومة تخلق العرض
ج-العرض وليس الطلب هو المحدد للإنتاج والتشغيل
د-القطاع الخاص هو المحدد للطلب الكلي .

٩. يتكون الطلب الكلي الفعال عند كينز من:
أ-الطلب الاستهلاكي الخاص والعام
ب-الطلب الاستثماري الخاص والعام
ج-الطلب الاستهلاكي والاستثماري الخاص والطلب الاستهلاكي الحكومي
د-الطلب الاستهلاكي والاستثماري

١٠. عند كينز:
أ-ليس للحكومة دور في النشاط الاقتصادي فيجب أن تكون محايدة
ب-للحكومة دور فاعل من خلال قدرتها على التأثير في الطلب الكلي
ج-الحكومة تؤثر فقط على النشاط الاستهلاكي الخاص ولا تملك التأثير على الاستثمار الخاص
د- الحكومة تؤثر على النشاط الاستثماري الخاص ولا تستطيع التأثير في الاستهلاك الخاص

١١. هناك العديد من الاختلافات بين المالية العامة والخاصة لبس منها:
أ – قدرة الافراد في الحصول على الايرادات تفوق قدرة الدولة
ب – تحديد الايرادات يسبق تقدير النفقات في المالية العامة
ج– الفرد يستهدف من نفقاته وإيراداته المصلحه العامة.
د – لا شيء مما سبق

١٢. زيادة الإصدار النقدي بعد الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل يؤدي إلى:
أ– تعبئة الموارد الاقتصادية
ب– زيادة نسب التوظف
ج– تدهور قيمة العملة المحلية للدولة.
د – لا شيء مما سبق

١٣. زيادة الحجم الكلي للانفاق العام يكون بصورة أكبر في النظام الاقتصادي:
أ– الرأسمالي
ب– المختلط
ج– الاسلامي.
د – الاشتراكي.

١٤. أركان المالية الحيادية (الفكر الكلاسيكي) تتمثل في:
أ– التوسع في الانفاق العام.
ب– تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
ج– الاعتماد بصفة كبيرة على الاقتراض الخارجي.
د – لا شيء مما سبق

١٥. ليس من أركان المالية في الفكر الكينزي:
أ– التوسع في الانفاق العام.
ب– تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
ج – النظرة التشاؤمية للاقتراض
د– الضريبة ذات أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

١٦. من التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة:
أ– نفقات الخدمات والنفقات الاستثمارية والنفقات ذات الاعتماد المتجدد .
ب- نفقات الخدمات والنفقات الاستثمارية والنفقات ذات الاعتماد الدائم.
ج– نفقات الخدمات والنفقات الاستثمارية والنفقات التحويلية.
د– جميع ما سبق.

١٧. عناصر "قانون" تزايد النفقات العامة تنحصر في:
أ- التوسع المستمر في الاتفاق النقدي الكلى.
ب- زيادة الحجم المطلق للانفاق العيني.
ج- زيادة نصيب الفرد من السكان من الانفاق النقدي أو العيني.

د– جميع ما سبق.

١٨. ليس من الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:
أ- الاختلاف في فن إعداد الميزانية.
ب-التطور الإداري نحو المركزية.
ج- الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الاجتماعية.
د- اتساع رقعة الدولة.

١٩. من دوافع الحكومات المعاصرة في توسيع نطاق الملكية العامة لديها:
أ- نقص رأس المال في القطاع الخاص
ب. أهمية المنافع الاجتماعية للصناعة والمزايا الاستراتيجية لها
ج. خدمات الرفاهية الاجتماعية
د– جميع ما سبق.

٢٠. الإيرادات الإدارية تتضمن مجموعة كبيرة ومتنوعة من الإيرادات منها:
أ-السلع العامة، والرخص، والإتاوات والرسوم.
ب-الغرامات، والرخص، والإتاوات والرسوم.
ج-التركات، والرخص، والإتاوات والرسوم.
د – لا شيء مما سبق

٢١. يحدد مقدار الرسم في الغالب على أساس
أ- تفاعل قوى الطلب والعرض.
ب- تكاليف الخدمة المستفاد منها ويحدد من قبل الدولة.
ج-جميع ما سبق.
د – لا شيء مما سبق

٢٢. الغرامة هي:
أ-مبالغ نقدية تفرض على الأفراد المخالفين للقانون وتعود بالنفع المباشر على الدافع
ب-مبالغ نقدية اجبارية تفرض على الأفراد المخالفين للقانون ولا تعود بالنفع المباشر على الدافع
ج-مبالغ نقدية اجبارية ولا تعود بالنفع المباشر على الدافع وتتحدد وفقا لقوى العرض والطلب
د – لا شيء مما سبق

٢٣. للضريبة خصائص معينة تميزها عن غيرها من الإيرادات الأخرى ما عدا :
أ- الضريبة اقتطاع مالي يتم بصورة نقدية
ب- الضريبة تفرض جبراً وتحقق نفعا خاصا ومباشرا لدافع الضريبة
ج- الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام
د- الضريبة فريضة عامة:

٢٤. من المبادئ العامة للضريبة
أ- العدالة ، الكفاءة، المرونة، الغموض
ب- العدالة ، الكفاءة، اليقين، عدم الملاءمة
ج- العدالة ، الكفاءة، اليقين، التنويع
د- لا شيء مما سبق

٢٥. تلجأ الحكومات إلى استخدام القروض العامة كمصدر لتمويل نفقاتها:
أ– في الظروف الاستثنائية مثل الحروب
ب– لمواجهة عجز طارئ في الإيرادات العامة
ج– لتمويل المشروعات الكبيرة التي تقوم بها الدولة
د– جميع ما سبق

٢٦. من خصائص الضرائب المباشرة:

أ-عدم العدالة في توزيع العبء الضريبي بين أفراد المجتمع
ب-امكانية نقل عبئها للغير
ج- تعتمد على على جداول اسمية
د- لا شيء مما سبق

٢٧.من أنواع الضرائب المباشرة

أ- الضرائب على الدخل والضرائب على الثروة والضرائب على القيمة المضافة
ب- الضرائب على الدخل والضرائب على المبيعات
ج- الضرائب على الدخل والضرائب على الثروة والضرائب على الواردات
د- لا شيء مما سبق

٢٨.من أنواع الضرائب غير المباشرة

أ- الضريبة العامة على المبيعات
ب- الضرائب على الإنتاج
ج- الضرائب على الواردات والقيمة المضافة
د– جميع ما سبق

٢٩.يقضد بنقل العبء الضريبي للأمام

أ-أن المكلف القانوني يتمكن من نقل العبء إلى الشخص الذي يليه في دورة الإنتاج والتوزيع.
ب-قيام التاجر برفع أسعار المبيعات على المستهلك بمقدار الضريبة أو جزء منها.
ج– جميع ما سبق
د- لا شيء مما سبق

٣٠.العوامل التي تؤثر في نقل العبء الضريبى:

أ. طبيعة السوق
ب) تكاليف الإنتاج
ج) مرونة العرض والطلب
ج– جميع ما سبق

٣١.اي من الحالات التالية التي يتحمل فيها المستهلك العبء الضريبي كاملا:

أ- عندما يكون الطلب على السلعة عديم المرونة
أ- عندما يكون العرض على السلعة لا نهائي المرونة
ج– جميع ما سبق
د- لا شيء مما سبق

٣٢.اي من الحالات التالية التي يتحمل فيها المنتج العبء الضريبي كاملا:

أ- عندما يكون العرض على السلعة عديم المرونة
ب- عندما يكون الطلب على السلعة متكافؤ المرونة
ج- عندما يكون منحنى الطلب والعرض على السلعة لا نهائي المرونة
د- لا شيء مما سبق

٣٣.من الاثار الاقتصادية لفرض الضريبة:

أ- انخفاض في مستوى كل من الاستهلاك والادخار بالدرجة نفسها
ب- انخفاض في مستوى كل من الاستهلاك والادخار بدرجات متفاوتة
ج- انخفاض في مستوى والادخار وزيادة في مستوى الاستهلاك
د- لا شيء مما سبق

٣٤.من الاثار الاقتصادية لفرض الضريبة:

أ- انخفاض في مستوى كل من الاستهلاك والادخار بالدرجة نفسها
ب- انخفاض في مستوى كل من الاستهلاك والادخار بدرجات متفاوتة
ج- انخفاض في مستوى والادخار وزيادة في مستوى الاستهلاك
د- لا شيء مما سبق

٣٥.من أنواع القروض العامة المحلية:
أ- سندات الدين الحكومية قصيرة الاجل وطويلة الاجل
ب. سندات الخزانة
ج- أذونات الخزانة
ج– جميع ما سبق

٣٦.التهرب الضريبي المشروع يعني:
أ– تفادي القيام بالنشاط الخاضع للضريبة
ب– استغلال بعض الثغرات القانونية في قانون الضريبة
ج– أ & ب
د – لا شيء مما سبق

٣٧.طبقًا للنظرية المقدرة على الدفع يوجد مفهومين للعدالة هما:
أ– العدالة المرحلية والعدالة والعدالة الأولية
ب– العدالة الأفقية والعدالة الرأسية
ج– العدالة في الأمد القصير والعدالة في الأمد الطويل
د– العدالة الشاملة والعدالة الحصرية

٣٨.مفهوم الازدواج الضريبي يعني:
أ– أن الاقتطاع الضريبي يتم عدة مرات من الوعاء الضريبي نفسه في فترات مختلفة
ب– أن الاقتطاع الضريبي من الوعاء الضريبي يتم لفترتين زمنيتين مختلفتين
ج– أن الاقتطاع الضريبي يتم من وعائين مختلفين وللفترة الزمنية نفسها
د – أن الاقتطاع الضريبي يتم مرتين من الوعاء الضريبي نفسه وللفترة الزمنية نفسها

٣٩.أحد أهم الانتقادات الموجهة للضرائب غير المباشرة هو:
أ– أن هذا النوع من الضرائب لا يأخذ في الاعتبار قدرة المكلفين القانونيين على الدفع
ب– أن هذا النوع من الضرائب لا يمكن نقل عبئها الضريبي
ج– أن هذا النوع من الضرائب يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار
د– أن هذا النوع من الضرائب يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للأفراد

٤٠.وفقًا لمعيار الوعاء الضريبي تعتبر الضريبة غير مباشرة عندما تفرض على وعاء:
أ– يتميز بالثبات أو الاستمرار
ب– لا يتميز بالثبات والاستمرار
ج– مملوك أو مكتسب
د– ذو حجم كبير

٤١.تعرف الإيرادات الإدارية بأنها العوائد التي تحصل عليها الدولة:
أ– من ممارستها لوظيفتها كحكومة
ب– مقابل تقديم السلع العامة للأفراد
ج– مقابل تقديم خدمات عامة للمجتمع
د– من إدارة أموالها المنقولة والثابتة

٤٢.أهم الاختلافات بين الرخص و الرسوم هي:
أ- الرخص تعكس سيادة الدولة أكثر من الرسوم
ب- الرسوم أداة تنظيمية للنشاطات أكثر من الرخص
ج- لا شيء مما سبق
د- جميع ما سبق

٤٣.الإيرادات التجارية هي العوائد التي تحصل عليها الدولة:
أ– من ممارستها لسلطتها العليا

ب– من الرخص التجارية التي تمنحها للقطاع الخاص
ج – من إدارة أموالها المنقولة والثابتة
د - لا شيء مما سبق

٤٤.إذا كان المكلف الاسمي يدفع الضريبة هو نفسه المكلف الحقيقي فإن الضريبة:
أ– قد تكون ضريبة على المبيعات
ب– قد تكون ضريبة على الواردات
ج– قد تكون ضريبة على التركات
د – لا شيء مما سبق

٤٥.إن مبدأ التنويع هو أحد المبادئ الأساسية لفرض الضريبة وتطبيق هذا المبدأ يحقق للدولة:
أ– إيراد أوفر
ب– عدالة أكبر بين فئات المجتمع
ج– تأثير قوي على النشاط الاقتصادي
د – جميع ما سبق

٤٦.تهدف النفقات العامة التحويلية إلى:
أ– إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع
ب– تحويل استخدام الأموال من القطاع الخاص إلى القطاع العام
ج– تحويل استخدام الموارد الاقتصادية من قطاع اقتصادي إلى قطاع آخر
د– تحويل استخدام الموارد الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص

٤٧.تتمثل أساليب الاكتتاب في الدين العام في:
أ– الاكتتاب العام
ب– البيع عن طريق الوسطاء
ج– البيع في أسواق الأوراق المالية
د – جميع ما سبق

٤٨.وفق التقسيم الاقتصادي للإنفاق العام يعتبر معيار الإنتاج أحد المعايير المستخدمة للتمييز بين النفقات:
أ– الاستهلاكية والاستثمارية
ب– الجارية والإنتاجية
ج– الفعلية والتحويلية
د– الخاصة والعامة

٤٩.وعاء الضريبة على دخول الشركات هو
أ- إجمالي رأس مال الشركات
ب- إجمالي دخول الشركات
ج- صافي رأس مال الشركات
د- صافي دخول الشركات

٥٠.تكون زيادة الانفاق العام غير فعالة في رفع مستوى الانتاج إذا:
أ- كان الاقتصاد متقدما و يعاني من الكساد و جها ز الانتاج مرن
ب- تم استخدام الانفاق على المنتجات المحلية
ج- كان الاقتصاد متقدما ويعمل عند مستوى التشغيل الكامل
د- جميع ما سبق

٥١.من المشكلات التي تعترض الضريبة على الممتلكات:
أ- صعوبة تقويم بعض عناصر الممتلكات
ب- أنها ضريبة غير مباشرة
ج- صعوبة نقل العبء الضريبي لها
د- جميع ما سبق

٥٢. إذا كان المكلف الاسمي بدفع الضريبة ليس هو المكلف الحقيقي فإن الضريبة:
أ- قد تكون ضريبة على التركات
ب- قد تكون ضريبة على صافي الثروة
ج- قد تكون ضريبة على الواردات
د – لا شيء مما سبق
٥٣. يتضمن هدف الاستقرار الاقتصادي تحقيق الاهداف التالية:
أ- مستوى العمالة
ب- استقرار الاسعار
ج-النمو والتنمية الاقتصادية
د- جميع ما سبق

٥٤. هناك بعض الاشتراطات اللازم توافرها في هيكل الموازنة العامة ليس منها:
أ- الوضوح والبساطة
ب- عدم المساس او اجراء اي تعديلات عليها
ج- التحديد والدقة
د- المرونة
٥٥. هناك أربعة أشكال أو أسس رئيسية يتم إعداد هيكل الموازنة العامة وتبويبها على أساسها وهي:
أ- التبويب التقليدي والوظيفي والاقتصادي والسنوي
ب- التبويب التقليدي والوظيفي والاقتصادي والفرعي
ج- التبويب التقليدي والوظيفي والاقتصادي والمختلط
د – لا شيء مما سبق
٥٦. يمكن القول بأن ميزانية الدولة قد مرت بثلاث مراحل وفقا للتبويب الوظيفي هى:
أ- ميزانية الرقابة وميزانية الأداء والبرامج وميزانية التخطيط والبرمجة
ب- ميزانية الرقابة وميزانية الأداء والبرامج والميزانية المزدوجة.
ج- ميزانية الرقابة والميزانية الهيكلية والميزانية العمومية
د – لا شيء مما سبق
٥٧. يسمى العجز بسبب انخفاض حجم الإيرادات الضريبية عن النفقات بسبب سوء تقدير حجم الإيرادات المتوقعة أو زيادة الاتفاق بصورة لم تكن مخططة بسبب ارتفاع الأسعار مثلاً.
أ- العجز الكلي
ب- العجز النسبي
ج- العجز الهيكلي
د- العجز المؤقت
٥٨. المالية المحايدة هي:
أ-تحقق التوازن الحسابي بين الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة
ب- تحقق التوازن الحسابي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي
ج- لا شيء مما سبق
د- جميع ما سبق
٥٩. أدوات السياسة المالية في حالة الكساد هى:
أ-زيادة الانفاق العام وزيادة الضرائب
ب- خفض الانفاق العام وزيادة الضرائب
ج- خفض الانفاق العام وخفض الضرائب
د- زيادة الانفاق العام وحفض الضرائب

٦٠. يؤدي التمويل التضخمى إلى:
أ- زيادة كمية النقود دون أن يقابلها زيادة في الموارد المادية والعينية.

ب- زيادة كمية النقود يقابلها زيادة في الموارد المادية والعينية.
ج- زيادة كمية النقود مع استقرار في المستوى العام للاسعار.
د- لا شيء مما سبق

٦١. أي من العبارات التالية يمثل إجابة صحيحة

أ-تأثير مضاعف النفقات الحقيقية على الدخل مساوي لتأثير مضاعف النفقات التحويلية
ب-تأثير مضاعف النفقات الحقيقية على الدخل أقل من تأثير مضاعف النفقات التحويلية
ج-تأثير مضاعف النفقات الحقيقية على الدخل أكبر لتأثير مضاعف النفقات التحويلية
د- لا شيء مما سبق

٦٢. أي من العبارات التالية يمثل إجابة صحيحة

أ-تأثير مضاعف النفقات الحقيقية على الدخل مساوي لتأثير مضاعف الضريبة وفي نفس الاتجاه
ب-تأثير مضاعف النفقات الحقيقية على الدخل أقل من تأثير مضاعف الضريبة وفي نفس الاتجاه
ج- تأثير مضاعف النفقات التحيلية على الدخل مساوي لتأثير مضاعف الضريبة وفي نفس الاتجاه
د- تأثير مضاعف النفقات التحيلية على الدخل مساوي لتأثير مضاعف الضريبة وفي عكس الاتجاه

٦٣. يمر إعداد الموازنة العامة للدولة في مصر:

أ- مرحلتين
ب- ثلاثة مراحل
ج-اربعة مراحل
د- خمسة مراحل

٦٤. يتم تقسيم الموازنة العامة للدولة إلى ثلاث موازنات رئيسية ماعدا:

أ-موازنة الجهاز الإداري وموازنة وحدات الحكم المحلي وموازنة الهيئات الخدمية .
ب-موازنة الجهاز الإداري وموازنة قطاع البترول وموازنة قطاع الزراعة .
ج-موازنة الجهاز الإداري وموازنة وحدات الحكم المحلي قطاع التشييد والبناء .
د- موازنة قطاع التشييد والبناء وموازنة قطاع البترول وموازنة قطاع الزراعة .

مع أطيب التمنيات بالتوفيق

أ.د/ محمد عبد العظيم طلب

د. وليد عيد مصطفى